أحكام (قـــطْ) و (قـــطّ)

د. محمد بن سعد الشوّاي

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن (قطْ) و(قطّ) أداتان يجمعهما أصل لغوي واحد، وبينهما تشابه كبير في اللفظ، بل إن إحدى اللغات في (قَطُّ) تماثل (قَطْ)، لكن أحكامهما مختلفة، ومتشعبة، ولذلك تناولها النحويون في مواضع متفرقة من مؤلفاتهم، فتناولوا أحكام (قطْ) المخففة في أبواب الضمائر، والظروف والغايات، والإضافة، وأسماء الأفعال، وأحكام (قطّ) الثقيلة في الظروف والغايات، والإضافة، عدا ما ذكر في كتب الأدوات، والمعجمات اللغوية.

لذلك رأيت جمع شتات هذه الأحكام في بحث مستقل محاولاً استيفاء جميع مسائل هاتين الأداتين، ومناقشة المسائل المختلف فيها.

راجياً من الله التوفيق للخير، والسداد في القول والرأي.

محمد الشواي

تمهيد

المعنى اللغوي لمادة (قطط)

القطّ: القطع عامة، وقيل: هو قطع الشيء الصلب، وقيل: هو القطع عرضاً [(١)]

اشتقاق (قطَ)، (قطْ):

أما (قطّ) بالتشديد فلا خلاف في دخولها في هذه المادة (قطط)، وأما (قطْ) الخفيفة فمنهم من يرى أنها ليست من (قطط)، بل هي مبدلة من (قد)، وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن (قطْ وقد)[(٢)]

(١) تهذيب اللغة ٨/ ٢٦٤، الصحاح ١١٥٣، درة الغواص في أوهام الخواص ص١٧، المحكم ٦/ ٧٠.

(٢) ينظر ص ١٠.

الفصل الأول (قطْ) المخففة

معناها:

(قطْ) بمعنى (حسب)، وكلاهما بمعنى الاكتفاء[١] .

ويرى ابن فارس أن أصلها (قدْ) و ((وإنما ذلك من الإبدال..... أبدلوا الدال طاءً))[٢] والمعنى هنا لا يخرج عن الاكتفاء، وسيأتي حديث عن الفرق بين (قطْ) و(قدْ).

بناؤها:

(قطْ) مبنية على السكون في الغالب وعلة بنائها عدم التمكن[٣]، وعلة اختيار السكون دون غيره أنه الأصل في البناء، فهي بمنزلة (هلْ) و(بلْ)[٤].

وذكر أبو حيان[٥] والسيوطي[٦] أنها قد تعرب فيقال: قطُ زيد درهمٌ، كما يقال حسبُ زيدٍ درهمٌ.

لغات العرب فيها:

الغالب (قَطْ) بفتح القاف، وسكون الطاء، وفيها لغتان أخريان:

١- قَطٍ: بفتح القاف وكسر الطاء منونةً[٧] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٨، الزاهر ٢/ ٣٣٤، المحكم ٦/ ٧١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٨٤.

(٢) مقاييس اللغة ٥ / ١٣ – ١٤.

(٣) الكتاب ٣ / ٢٦٨، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٩٣.

(٤) الزاهر ٢/ ٣٣٤، اللباب ٢ / ٨٤.

(٥) في التذييل والتكميل ٢/ ١٧٩.

(٦) في الهمع ٣/٢١٤.

(٧) المحكم ٦ / ٧١.

٢- قَطُ: بفتح القاف وضم الطاء بلا تنوين، وحينئذ تضاف إلى ما بعدها، ويجرّ بالإضافة فيقال: قطُ زيدٍ درهمٌ [١] وهي هنا معربة.

٣- قَطْن: قال أبو بكر بن الأنباري: « ومن العرب من يقول: قطْن عبد الله درهمٌ فيزيد نوناً على (قَطْ)» [٢]، ولم يبين حركة النون في هذه اللغة، وذكرها أبو حيان نقلاً عن الكسائي، وضبطها محقق الارتشاف [٣] بكسر النون ومحقق التذييل [٤] بكسر القاف وفتح النون (قِطْنَ).

٤- قطي: ذكرها ابن سيده[٥]، ولم يورد لها مثالاً يبين فيه عملها.

إعرابها:

للعلماء في إعراب (قطْ) قولان:

الأول – أنها اسم بمعنى (حسب) الدالة على الاكتفاء [٦]، وهو قول الخليل [٧] وسيبويه [٨] وعلى هذا الوجه يكون ما بعدها مجروراً

(١) التذييل والتكميل ٢ / ١٧٩، همع الهوامع ٣ / ٢١٤.

(٢) الزاهر ٢ / ٣٣٥.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٤٧١.

(٤) التذييل والتكميل ٢ / ١٨٠.

(٥) في المحكم ٦/ ٧١.

(٦) المقتضب ٤٥/١، جمهرة اللغة ١٥٠/١، الزاهر ٣٣٤/٢، تهذيب اللغة ٢٦٣/٨، الصحاح ١١٥٣، درة الغواص ١٧، كشف المشكل ٥٠٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١، ارتشاف الضرب ٤٧١/١، توضيح المقاصد ٣٨٦، المساعد٦٥٣/٢.

(٧) العين ١٤/٥.

(٨) الكتاب ٢٦٨/٣.

بالإضافة، فتقول: قطْ زيدٍ درهمٌ كما تقول: حسبُ زيدٍ درهمٌ، ويجوز إعراب (قط) فتقول: قطُ زيدٍ درهمٌ [١].

الثاني - أنها اسم فعل، وللعلماء في تعيين نوع اسم الفعل ثلاثة آراء:

١- أنه اسم فعل مضارع بمعنى (يكفي)[٢]، فإذا قلت: قطْ زيداً درهمٌ، فالمعنى: يكفي زيداً درهمٌ.

٢- اسم فعل ماض بمعنى (كفى) [٣] وعلى هذا يكون المعنى: كفى زيداً درهمٌ.

٣- اسم فعل أمر بمعنى (اكْتَفِ)[٤] تقول: قَطْك من كذا، أي: اكتف به.

اتصالها بياء المتكلم:

تدخل (قطْ) على ياء المتكلم، وقد وردت عن العرب (قطِي) بلا نون، و(قَطْنِي) بالنون، وتشاركها في ذلك (قدْ) فيقال: قدي، وقدْني، ومن الشواهد على ذلك قول الراجز[٥] :

امتلأ الحوض وقال قَطْني مهلاً رويداً قد ملأت بطني [٦]

---

(١) الهمع ٢١٤/٣.

(٢) المساعد ٦٥٣/٢، الهمع ٢١٤/٣.

(٣) العين ١٤/٥، حروف المعاني والصفات ٤٧، تهذيب اللغة ٢٦٣/٨.

(٤) الإنصاف ١/ ١٣١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٢.

(٥) عزاه ابن الأنباري إلى أبي النجم في الزاهر ٣٣٤/٢.

(٦) الزاهر ٣٣٤/٢، تهذيب اللغة ٢٦٤/٨، مقاييس اللغة ١٤/٥، الصحاح ١١٥٣، درة الغواص ١٧، كشف المشكل ٥٠٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١، شرح الألفية لابن الناظم ٧١.

وجاء في الحديث: « قطْ قطْ بعزتك وكرمك»[1] يروى (قَطْ) بسكون الطاء، و(قطِ) بكسرها و(قطي) بالياء، و(قَطْني)، و(قطٍ) بالكسر والتنوين.[2]

ومن الشواهد على (قد) قول حميد بن مالك الأرقط:

قدني من نصر الخبيبين قدي

ليس الإمام بالشحيح الملحد[3]

حيث أدخلها على الياء مرةً بالنون، ومرة بلا نون.

وهاتان الصيغتان – أعني (قطي) و(قطني) – محل بحث عند النحويين من غير وجه:

فرأى الخليل وسيبويه[4] أن الياء هنا في محل جر؛ وذلك لأن (قطْ) عندهم معناها (حسب)، فأما (قطي) فلا إشكال فيها؛ لأن (قطْ) أضيفت إلى ياء المتكلم، وأما (قطني) ففيها إشكال وجود النون مع أن ياء المتكلم ليست منصوبة، وعلل سيبويه ذلك فقال «وسألته [يعني الخليل]

(١) صحيح البخاري/كتاب التفسير/الباب ٢٥٨، وكتاب الأيمان والنذور/ الباب ١٢، وكتاب التوحيد/ الباب ٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ٧١، توضيح المقاصد ٣٨٥، تعليق الفرائد ٢/٦٣، أوضح المسالك ١/ ١١١

(٣) الكتاب ٢/٣٧١، الزاهر ٢/٣٣٤، الإنصاف ١/١٣١، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ٧١، توضيح المقاصد ٣٨٥، أوضح المسالك ١/١١١، المساعد ٢/٦٥٣، تعليق الفرائد ٢/٦٢.

(٤) العين ٥/١٤، الكتاب ٢/٣٧٠، وينظر: توضيح المقاصد ٣٨٧، وارتشاف الضرب ١/٤٧١، والتذييل والتكميل ٢/١٧٩.

– رحمه الله– عن قولهم: عنّي وقدني وقطني ومنّي ولدنّي، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قطْ) ولا النون التي في (مِنْ)، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك؛ إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات؛ لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور؛ وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم، فجاؤوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار، وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار»[(١)].

ويرى الكوفيون «أن من جعل (قطْ) و(قدْ) بمعنى (حسبْ) قال: قدي وقطي بغير نون كما يفعل من قال (حسبي)، ومن جعلهما اسميْ فعل قال: قدني وقطني بالنون كما يفعل في غيرهما من أسماء الأفعال، وتكون الياء في الوجه الأول مجرورة، وفي الوجه الثاني منصوبة»[(٢)]

واختار أبو حيان هذا القول[(٣)].

ونقل الكسائي عن العرب:(قطنِ عبدِ الله درهم)، بنصب (عبد) وجره، فعلى هذا تكون النون في (قطني) ليست نون وقاية، بل هي من سنخ الكلمة[(٤)].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٠ – ٣٧١.

(٢) توضيح المقاصد ٣٨٦، وينظر: الزاهر ٢/ ٣٣٥، ارتشاف الضرب ١/ ٤٧١، التذييل والتكميل ٢/ ١٧٩، المساعد ٢/ ٦٥٣.

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٨٠.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٤٧١، التذييل والتكميل ٢/ ١٨٠.

ويرى هشام[1] أن النون في (قطني) إذا أعربت الياء منصوبةً، هي نون الوقاية، وأن الأصل (قطنني) فحذفت نون (قطن) كما حذفت النون في إنّني، فقيل: إنّي.

ونفى الجوهري أن تكون النون من أصل الكلمة، فقال: ((لو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا: قطنك، وهذا غير معلوم))[2].

وهذا النفي غير واردٍ؛ لأن الكسائي سمعها عن العرب فلا يرد النقل بدليل عقليّ.

هذا من جهة إعراب الياء، ونوع النون، وهناك خلاف في الكثرة والقلة، فسيبويه يرى أن حذف النون ضرورة [3]، وقال ابن هشام: «ولا يختص بالضرورة خلافاً لسيبويه» [4]، وقال الدمامينيّ - بعد ذكره لروايات الحديث السابق، ومنها (قطني قطني) و(قطي قطي): «وهذا يدل على جواز الأمرين في غير الضرورة»[5]، ولا يخفى أن اعتماد الدمامينيّ في رده لقول سيبويه على الحديث ليس متوجهاً؛ لأن موقف النحويين المتقدمين، وخصوصًا البصريين من الاستشهاد بالحديث مشهور، وقد ألفت فيه مؤلفات[6]، وتناوله العلماء الذين درسوا أصول النحو ومدارسه.

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٢، التذييل والتكميل ٢/١٨٠.

(٢) الصحاح ١١٥٣.

(٣) الكتاب ٢/٣٧١.

(٤) أوضح المسالك ١/١١١.

(٥) تعليق الفرائد ٢/٦٣.

(٦) مما ألف في هذا: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين الدمامينيّ والبلقيني، حققه د. رياض الخوام ونشرته عالم الكتب ببيروت سنة ١٤١٨هـ، وألف د. محمود فجّال كتابين: الحديث النبوي في النحو العربي، والسير=

ويزيد رأي الدمامينيّ ضعفا اعتماده على حديث ورد بروايات متعددة محتملة لكل الاستعمالات في (قط).

ويرى ابن مالك [١] أن ثبوت النون أكثر من حذفها، وسار على هذا القول النحويون من بعده، ولم أر مخالفاً إلا ما ذكره ابنه بدر الدين في شرحه للألفية حيث قال «... لأن (قدي) و(قطي) في كلامهم أكثر من (قدني) و(قطني)» [٢]، وهذا غلط منه كما ذكر ابن هشام [٣]، ورد الدماميني [٤] قول ابن الناظم بما تقدم من نقل ابن مالك أن ثبوت النون أكثر، ومن وصف سيبويه حذف النون بالضرورة، وعزا ابن جابر الهواريّ الأندلسي إلى ابن مالك عكس ما سبق منه وتكلّف فهم ذلك من قول ابن مالك في الألفية:

وفي (لدنّي) لَدني وقَلَّ، وفي

قدني وقطني الحذفُ أيضاً قد يفي

على أن معنى (قد يفي): قد يكثر [٥]، وعلى أنّ المراد ب(قد) التحقيق كما في قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [٦]، وذكر أيضاً أن هذا مقتضى كلامه في (التسهيل).

=الحثيث في الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ونشرها نادي أبها الأدبي عامي١٤٠٤هـ، و ١٤٠٧ هـ، وسبق ذلك كتاب د. خديجه الحديثي: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، ونشرته دار الرشيد بالعراق سنة ١٩٨١م.

(١) في التسهيل٢٥.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص٧٠.

(٣) أوضح المسالك ١/١١١.

(٤) تعليق الفرائد ٢/٦٢.

(٥) شرح ألفية بن مالك لابن جابر ١/١٩٠.

(٦) سورة النور / آية ٦٤.

وبعد إثباته لما عزاه إلى ابن مالك عقب بقوله: «وبالجملة فلفظه مشكل، ويحتمل أن يضبط قوله (قد نفي) فيكون المعنى: وفي قدني وقطني قد نفي الحذف أيضاً»[٤] وما ذكره أخيراً هو الموافق لقول ابن مالك المشهور عنه، ولما نص عليه في التسهيل حيث قال، : «وحذفها مع (لدن) وأخوات (ليت) جائز وهو مع (كل) و(لعلّ) أعرف من الثبوت، ومع (ليس) و(ليت) و(من) و(عن) و(قدْ) و(قطْ) بالعكس» [١] أي: أن الحذف مع(ليس).... و(قدْ) و(قطْ) أقل من الثبوت، فبذلك يثبت وهم ابن جابر حين ذكر أن مقتضى كلام ابن مالك في التسهيل هو كثرة الحذف.

اتصالها بالفاء:

تستعمل (قطْ) مع الفاء كثيراً، فيقال: أعطيته مائة درهم فقطْ «وما رأيته إلا مرةً واحدةً فقط»[٢] .

وقد ذكر صاحب التصريح علة دخول الفاء حيث قال: «قبضت عشرةً فحسبُ.... ودخلت الفاء.... تزييناً للفظ كما تدخل على (قطْ) في قولك: قبضت عشرةً فقط»[٣]

قطْ وقدْ:

تشترك (قطْ) و (قدْ) في عدد من الأحكام: منها استعمالهما بمعنى (حسْب)، وإضافتهما، وإعرابهما اسمي فعل، ومنها دخول نون الوقاية عليهما، والحكم فيهما واحدٌ كما مرّ.

---

(١) التسهيل٢٥.

(٢) الصحاح ١١٥٣.

(٣) التصريح ٥٣/٢، وينظر: أوضح المسالك ١٤٦/٣، شرح الألفية للأشموني ٤٠٥/٢، حاشية الصبان ٤٠٥/٢، تاج العروس ٤٦/٢٠، النحو الوافي ١٥٠/٣- ١٥١.

وتخالف (قدْ) (قطْ) في أنها تأتي حرفاً لمعانٍ مختلفةً كالتحقيق والتقليل، وغيرهما [(١)] مما ليس هذا محل بحثه.

ويرى ابن فارسٍ أن (قطْ) هي (قدْ) حدث فيها إبدال، قال: ((فأما (قطْ) بمعنى (حسْب) فليس من هذا الباب، إنما ذاك من الإبدال، والأصل (قدْ)، قال طرفة:

أخي ثقة لا ينثني عن ضريبة إذا قيل مهلاً قال صاحبه قدِ[(٢)]

لكنهم أبدلوا الدال طاءً» [(٣)]

ونقل السيوطيّ عكس ذلك دون عزو فقال: «قيل: هما كلمتان مستقلتان، وقيل الدال بدل الطاء»[(٤)] ولم يعقب على هذا الرأي.

وكلام سيبويه في (قطْ) يدل على استقلالها واشتقاقها من (القطّ) قال: «ولو حقرت (رُبَ) مخففة لقلت: رُبَيْب، لأنها من التضعيف، يدلك على ذلك (رُبَّ) الثقيلة، وأظن (قطْ) كذلك؛ لأنها يعنى بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقطّ: قطع، فكأنها من التضعيف»[(٥)]

ولعل التشابه الكبير في أحكام (قطْ) و(قدْ) الاسمية مما أدى إلى القول بالإبدال، وهذا ليس دليلاً قاطعاً على الإبدال.

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٤٢، شرحه لابن مالك ١٠٦/٤، مغني اللبيب ٢٢٦.

(٢) الأزهية ٢٢٢.

(٣) مقاييس اللغة ١٣/٥- ١٤.

(٤) همع الهوامع ٢١٤/٣.

(٥) الكتاب ٣ / ٤٥٢- ٤٥٣.

قطْ وحسب:

تشارك (قطْ) (حسب) في أشياء، وتخالفها في أخرى، فمن أوجه المشاركة:

١- اتفاقهما في المعنى، وهو الاكتفاء.

٢- ما بعدهما مجرور بالإضافة في (حسب) اتفاقاً، وفي (قطْ) عند الخليل وسيبويه كما تقدم.

٣- أن (حسب) و(قط) من الأسماء التي تلزم الإضافة تقول: حسبي، وقطي ويجوز حذف المضاف إليه فيقال: رأيته مرةً واحدةً فقط، وأعطاني ديناراً فحسب(١) .

٤- توافق (قط) (حسب) في الإعراب على لغة لبعض العرب، يقال: قطُ زيدٍ درهم(٢) .

٥- يجوز دخول الفاء عليهما كما تقدم.

ومن أوجه الاختلاف:

١- أن (قط) تتصل بنون الوقاية فيقال: قطني، بل إن سيبويه يرى أن عدم النون ضرورة كما سبق الحديث عنه، أما (حسب) فلا يجوز اتصالها بالنون فلا يقال (حسبني)، والعلة في ذلك أن الباء من (حسب) متحركة، والطاء من (قطْ) ساكنة فكرهوا تغييرها عن الإسكان(٣)، «وإنّما حملهم على أن لا يحركوا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٧٩/٢، الهمع ٣/ ٢١٤.

(٣) العين ١٤/٥، التهذيب ٨/ ٢٦٣ .

الطاء..... كراهيةُ أن تشبه الأسماء نحو: يد، رهن [١]»، أي: أنهم كرهوا تشبيهها بالأسماء المتمكنة.

٢- (قط) تعرب اسم فعل، و(حسب) ليست كذلك.

٣- (حسب) اسم متمكن معرب، و(قط) اسم مبني على السكون[٢]، أما (قطْ) فقد مضى التمثيل لها، وأما (حسب) فمن شواهد إعرابها قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[٤].

(١) الكتاب ٢/ ٣٧١.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣٠، تذكرة النحاة لأبي حيان ص٩٣.

(٣) سورة الأنفال / آية ٦٤.

(٤) سورة الأنفال / آية ٦٢.

الفصل الثاني
(قطّ) المشددة

اشتقاها وأصلها:

مشتقة من القطّ، وتقدم أن معناه القطع [١]، ويرى السيوطي [٢] أنها مصدر (قطّ) نقلت إلى الظرفية، وقال الكسائي: «كانت (قطط) على زنة (فَعُل) كعَضُد، فلما سكن الحرف الأول للإدغام حرك الآخر بحركته» [٣]، ويمكن تضعيف هذا القول بما ذكره ابن يعيش حيث قال: «والذي أراه أنه (فَعْل) كقبل، وبعد؛ لأن الحركة زيادة، ولا يحكم بها إلا بدليل، ولأن أكثر ظروف الزمان كذلك نحو: يَوْم، وشَهْر، ودَهْر» [٤].

لغات العرب فيها:

أفصح اللغات وأظهرها هي المستعملة عند أهل اللغة والنحويين (قَطُّ) بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة، وسمع فيها لغات أخر هي:

١- قَطِّ: بتشديد الطاء مكسورة بلا تنوين [٥]، مراعاة لأصل «التقاء الساكنين، ولم يلتفت إلى توهم الجر؛ لأن الكسرة لا تكون علامة جر إلا مع تنوين، أو إضافة، أو ألف ولام، ولا واحد منها في (قطّ) فلا إيهام» [٦].

---

(١) ص ٣

(٢) الهمع ٣ / ٢١٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٨، وينظر: تهذيب اللغة ٨ / ٢٦٣، الصحاح ١١٥٣، المحكم ٦ / ٧١، الهمع ٣ / ٢١٣.

(٤) شرح المفصل ٤ / ١٠٨.

(٥) المحكم ٧١/٦، موصل الطلاب ١٠٣، الهمع ٢١٣/٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢.

٢- قُطُّ: بضم القاف وتشديد الطاء مضمومة بإتباع القاف ضمة الطاء مثل قولهم: مُدُّ، وشدُّ ياهذا [(١)]

٣- قَطُ: بفتح القاف، وضم الطاء خفيفة [(٢)] حذفت إحدى الطائين تخفيفاً، وأبقيت «الحركة بحالها دلالةً وتنبيهاً على أصلها، كما قالوا (رُبَ) حين خففوها أبقوا الفتحة دلالةً على المحذوف» [(٣)].

٤- قُطُ: بضم القاف، وضم الطاء خفيفة، بإتباع الضمة الضمة، كقولهم: لم أره مُذُ يومان [(٤)] بضم الميم إتباعاً لحركة الذال، وهذه اللغة قليلة ذكر ذلك الأزهري [(٥)] والجوهري [(٦)] .

٥- قَطْ: بفتح القاف وتسكين الطاء [(٧)] «خفف ولم ينو التضعيف

(١) تهذيب اللغة ٢٦٣/٨، الصحاح ١١٥٣، المفصل ص ١٧٤ ، شرحه لابن يعيش ١٠٨/٤، شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٣، الفوائد الضيائية ١٤٦/٢، موصل الطلاب ص١٠٣.

(٢) تهذيب اللغة ٢٦٤/٨، الصحاح ١١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٢، شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٣، الهمع ٢١٣/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤.

(٤) تهذيب اللغة ٨ /٢٦٤، الصحاح ١١٥٣، المحكم ٧١/٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤، شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٣، الفوائد الضيائية ١٤٦/٢، موصل الطلاب ١٠٣.

(٥) في تهذيب اللغة ٢٦٤/٨.

(٦) في الصحاح ١١٥٣.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢، شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٣، موصل الطلاب ص ١٠٣، همع الهوامع ٢١٣/٣.

فعامله معاملة (مُنْذ) إذا قيل (مُذْ)»[١]

علة بنائها:

(قَطّ) ظرف مبني، وقد تشعبت أقوال النحويين في علة بنائه على أقوال:

١- «لأن من لغاتها (قطْ) وهي موضوعة وضع الحروف، وهذه مشبهة لها من حيث المعنى واللفظ، فأجريت مجراها كما قلنا في (لدن) بالنسبة إلى (لدْ)» [٢].

٢- - لتضمنها معنى (أل) الاستغراقية؛ لأن معناها استغراق الزمن الماضي جميعه[٣].

٣- لتضمنها معنى (في) الاستغراقية[٤] «لأن حكم الظرف أن تَحْسُن فيه (في)، ولمّا لم تحسن ها هنا كان الظرف متضمناً لها»[٥].

٤- لتضمنها معنى (من) الاستغراقية [٦].

٥- لتضمنها معنى (منذ)؛ «لأن قولك: ما رأيته قط، أي منذ خلقت»[٧]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ص٥١٦، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ص٥١٦، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٣.

(٤) اللباب ٢ / ٨٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٢، الهمع ٣ / ٢١٣.

(٥) اللباب ٢ / ٨٥.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٢، همع الهوامع ٣ / ٢١٣.

(٧) اللباب ٢ / ٨٥، وينظر: الهمع ٣ / ٢١٣.

٦- لتضمنها معنى (منذ) و(إلى)؛ «لأنهم أرادوا بقولهم: ما رأيته قط: ما رأيته منذ أول عمري إلى الآن » [١] .

٧- لشبهها بالفعل الماضي؛ فهي لا تكون إلا لما مضى من الزمان[٢] كما سيأتي عند الحديث عن استعمالها.

٨- لتضمنها معنى المضاف إليه[٣] فهي من الظروف المقطوعة عن الإضافة حذف المضاف إليه ونوي معناه كما قيل في (قبل) (وبعد) عند بنائهما على الضم.

٩- لشبهها بالحرف «في الافتقار إلى جملة، وعدم الصلاحية لأن يضاف، أو يضاف إليه، أو يسند أو يسند إليه»[٤].

وكل هذه التعليلات تؤول إلى مشابهتها للحرف، أو للفعل – أي المبنيات – في الوضع، أو المعنى، أو الاستعمال، أو الافتقار.

وقد اجتهد النحويون بعد تعليلهم لبنائها في البحث عن علة اختيار الضم دون غيره من الحركات، فذكروا أربع علل:

١- لأنها غاية، مثل قبل وبعد المقطوعتين عن الإضافة[٥].

٢- حملاً على أختها (عوضُ)[٦] .

(١) الأمالي الشجرية ٢ / ٥٩٨، وينظر: اللباب ٢ / ٨٥.

(٢) اللباب ٢ / ٨٥، الهمع ٣ / ٢١٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ص٥١٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٢، وينظر: الهمع ٣ / ٢١٣.

(٥) العين ٥/١٤، الكتاب ٣ / ٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٨ همع الهوامع ٣ / ٢١٣.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٥.

٣- لأنها أشبهت (منذُ)[١].

٤- لأنها «لو فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية، ولو كسرت لتوهم الجر بـ(من) المضمن معناها»[٢]

استعمالها:

تستعمل (قطّ) بعد النفي للدلالة على الأبد، أي: عموم النفي لما مضى من الزمان، فإذا قلت: ما فعلته قطُّ فالمعنى: ما فعلته في ما انقطع من عمري، أو ما فعلته منذ أول عمري إلى الآن.

ولا تكون للمستقبل، فلا يقال: لا أفعله قطّ[٣].

وقد أثر عن العامة، وهو لحن وخطأ[٤].

هذا ما ذكره جمهور النحويين، قال الحريري: «قولهم: لا أكلمه قطّ، وهو من أفحش الخطإ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه؛ ذاك أن العرب تستعمل (قطّ) في ما مضى من الزمان»[٥].

ولا بد من أن تسبق بنفي، فلا تستعمل بعد الإيجاب، «فلو قلت: رأيته قطّ كان محالاً»[٦].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٨٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٢.

(٣) ينظر: العين ١٤/٥، جمهرة اللغة ١٥٠/١، حروف المعاني ص ٤٦، تهذيب اللغة ٢٦٣/٨، مقاييس اللغة ١٤/٥، درة الغواص ص ١٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤، تذكرة النحاة ص ٩٣.

(٤) موصل الطلاب ١٠٤.

(٥) درة الغواص ص١٦- ١٧.

(٦) حروف المعاني والصفات ٤٦، وينظر: درة الغواص ص٩٥، الخزانة ١٢٥/٧.

وقال الرضيّ: «وربّما استعمل (قطّ) بدون النفي لفظاً ومعنى، نحو: كنت أراه قطُّ، أي: دائماً، وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو: .... هل رأيت الذئب قط[1]» [2].

وقال ابن مالك: « وقد يقع (قطّ) مع فعل غير منفيّ لفظاً ولا معنى، كقول بعض الصحابة [3] – رضي الله عنه – (قصرنا الصلاة مع النبي ﷺ أكثر ما كنا قطُّ وآمنه) [4]، وقد يخلو من النفي لفظاً لا معنى، وأشير بذلك إلى ما في الحديث: أن أبياً قال: كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله: ثلاثاً وسبعين، فقال: قطُّ [5]، أي: ما كنت كذا قطّ»[6].

ونقل صاحب الخزانة عن الغرناطيّ تأويله للحديث الأول الذي استشهد به ابن مالك حيث قال: «الذي جوزه مراعاة لفظة (ما) في قوله: (ما كنا قطُّ)، وإن كانت غير نافية، وقد تراعى الألفاظ دون المعاني »[7].

وكذلك أوله ابن هشام فقال: «أوقع (قطّ) بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية»[8].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٣، مغني اللبيب ص ٣٢٥، ٧٦١، التصريح ٢ / ١١٢، الخزانة ٢ / ١٠٩.
(٢) شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٥.
(٣) حارثة بن وهب الخزاعيّ.
(٤) صحيح البخاري: كتاب الحج: الباب ٨٤.
(٥) مسند الإمام أحمد ٥ / ١٣٢.
(٦) شرح التسهيل ٢/٢٢١ – ٢٢٢، وينظر: شواهد التوضيح ص١٩٣.
(٧) خزانة الأدب ٧ / ١٢٦.
(٨) مغني اللبيب ص٨٩٣.

ويمكن تلخيص هذه الأقوال بأن (قطّ) لا تستعمل إلا مسبوقةً بنفي إما لفظاً ومعنى كقولك: ما رأيته قطّ، أو لفظاً فقط كحديث: قصرنا الصلاة....، أو معنى فقط كحديث: كأين تقرأ سورة الأحزاب...... والبيت المتقدم:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

وربما استعملت بدون النفي لفظا ومعنى كما ذكر الرضيّ.

قطُّ وعوضُ:

يقرن النحويون في حديثهم (قطّ) بأختها (عوض)؛ وذلك لما بينهما من تشابه، إلا أن أوجه الاختلاف بينهما مساوية لأوجه الاتفاق، فمما يتفقان فيه:

١- دلالتهما على الظرفية [١].

٢- بناؤهما على الضم؛ وذلك لقطعهما عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه، تشبيهاً بـ(قبل) و(بعد)[٢].

٣- يشترط أن يسبقهما نفي، «نحو: ما أفعله عوض، ولا فعلته قطّ، فلا يستعملان في الإيجاب»[٣] غالباً.

٤- قد تستعمل (عوض) بدون النفي[٤]، وكذلك (قطّ)، أما

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢١، تعليق الفرائد ٥/١٩٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٨، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٥.

(٣) الهمع ٣/٢١٤، وينظر المفصل ١٧٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٥، تعليق الفرائد ٥/١٩١، وعفاق: اسم رجل، والعنقاء: الداهية، وقيل: طائر معروف الاسم مجهول الجسم، ومغرب: من: أغرب الرجل في البلاد إذا أمعن في البعد.

(قطّ) فقد مضى تفصيل القول فيها بشواهده، وأما (عوض) فمن شواهدها قول الشاعر:

ولولا دفاعي عن عِفاقٍ ومشهدي

هوت بعفاقٍ عوضُ عنقاءُ مُغْرِبُ [٥]

وسوغ ذلك كونه منفيا معنى؛ لكونه واقعاً في جواب (لو) [٥]

ومن أوجه الاختلاف بينهما:

١- أن (قطّ) تدل على الزمن الماضي، و(عوض) على المستقبل[١]، تقول: ما فعلته قطُّ، ولا أفعله عوضُ.

٢- (قطُّ) تبنى في اللغة المشهورة على الضم، أما (عوض) فتبنى على الحركات الثلاث: «على الضم كـ(قبل) و(بعد)، أو على الفتح طلباً للخفة [كراهة اجتماع الضمة والواو]، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين»[٢]

واقتصر الجوهري[٣]، وابن يعيش [٤] على الضم والفتح دون الكسر.

٣- (عوض) يجوز فيها الإعراب إذا أضيفت نحو «قولهم: لا أفعله عوضَ العائضين، أي: دهر الداهرين [٥]»، فتنصبها على الظرفية.

---

(١) ينظر: الصحاح ١٠٩٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢، تعليق الفرائد ١٩٠/٥.

(٢) الهمع ٢١٢/٣، وينظر: المحكم ٢١٠/٢٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢، شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٥، تعليق الفرائد ١٩٥/٥.

(٣) الصحاح ١٠٩٣.

(٤) شرح المفصل ١٠٨/٤.

(٥) المحكم ٢١٠/٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢، شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٥، تعليق الفرائد ١٩٢/٥، الهمع ٢١١/٣.

«فإن قلتَ: (عوض) بني على الضم كـ (قبل)، أو على الكسر كـ (أمس)، أو على الفتح كـ (أين) فمن أين لهم في (عوضَ العائضين) أنها حركة إعراب ؟ وهلا قيل: إنها فتحة البناء التي في (عوض) بلا إضافة ؟ قلتُ: لأنهم عند الإضافة متفقون على الفتح، وعند عدمها مختلفون: فمنهم من يفتح، ومنهم من يكسر، ومنهم من يضم، وأيضاً فالإضافة الظاهرة إلى المفرد تبعد شبه الحرف، فلم يقو مقتضى البناء لأن يؤثر أثره ضد عدم المعارض»(١) .

وكذلك تعرب (عوض) إذا أضيف إليها (٢)، نحو قول الفند الزمانيّ:

فلو لا نَبْلُ عَوْضٍ في حُظُبّايَ وأوصالي

أي : في ظهري ومفاصلي.

وهي حينئذٍ ليست بمعنى (أبداً) بل بمعنى مجرد الزمان، أما (قطّ) فليس فيها إلا البناء.

٤- (عوض) تستعمل للقسم، يقولون: عوض لا أفعل، فيحلفون بالدهر، ومن شواهده قول الأعشى:

رضيعي لبانِ ثديَ أمٍّ تقاسما بأسحم داج عوضُ لا نتفرّقُ (٣)

(١) تعليق الفرائد ١٩٣/٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٢٤، تعليق الفرائد ٥/ ١٩٢، الهمع ٢١٢/٢

(٣) الخصائص ١ / ٢٦٥، الإنصاف ١ / ٤٠١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٧، ، شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٦ مغني اللبيب ص ٢٠٠.

وهذا الاستعمال – اعني القسم – هو الأكثر فيها.

أمَّا (قط) فلم يرد فيها هذا الاستعمال.

قـطْ في اللهجات الدارجة:

مازال ل(قطّ) المضعفة أثر في بعض اللهجات المحكية عند العامة: ففي بعض المدن والقرى النجدية يقولون: قطّك ناسي؟ قطّ نسيت؟ على سبيل الاستفهام، ويقولون:" ما قطّ زارك فلان " على سبيل النفي، والعبارة نفسها تقال مع تغيير نبرة الصوت على سبيل الاستفهام.

وهذا الاستعمال الأخير ما زال شائعا في اللهجة الحسّانية المستعملة في موريتانيا ويستعملونها أيضا في الاستفهام دون أداة النفي فيقولون: قطّ قريت هذا الكتاب؟.

وفي بعض أقاليم الخليج العربي يستعملونها في أسلوب النفي فيقولون:" أنا ما قطّ رحت للسينما، أي: لم يسبق لي الذهاب إلى السينما "(١).

أما " قطّك ناسي" و " قطّ نسيت "فلم أر لها وجها، وأما الباقي فعندي أنه امتداد للفصيح "ما رأيته قطّ " إلا أنهم قدموا (قطّ) على الفعل.

(١) الخصائص ١ / ٢٦٥، الإنصاف ١ / ٤٠١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٧، ، شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٦ مغني اللبيب ص ٢٠٠.

الخاتمة

في هذا البحث حاولت جمع المسائل والأحكام المتعلقة بـ (قطْ) و (قطُّ)، وهاتان الأداتان تتفقان في الأصل والاشتقاق، وتختلفان في الأحكام، ويمكن تلخيص أحكام (قطْ) في ما يلي:

١- (قطْ) توافق (حسْب) في المعنى، وبعض الأحكام، وتخالفها في أحكام أخرى.

٢- (قطْ) مبنية لعدم التمكن.

٣- فيها لغات عدة: (قطْ)، (قطٍ) و (قطُ) و (قَطْن) و (قَطِي).

٤- تعرب اسماً بمعنى (حسب)، أو اسم فعل، وكلا الإعرابين يؤولان إلى معناها الأصلي، وهو الاكتفاء.

٥- (قطي) و (قطني) محل خلاف وبحث مفصل عند النحويين مثل (قدي) و (قدني).

٦- غالباً ما تذكر (قطْ) مع (قدْ)؛ لأن بينهما تشابهاً في عدد من الأحكام.

أما (قطّ) المشددة فيمكن عرض ما ذكر فيها من أحكام كما يلي:

١- في لفظها عدد من اللغات: قَطُّ، وقَطٍّ، وقُطُّ، وقَطُ، وقُطُ، وقَطْ.

٢- اختلف النحويون في علة بنائها على تسعة أقوال كلها تؤول إلى مشابهتها لغير المتمكن.

٣- (قطّ) تستعمل بعد النفي غالبا، وقد تأتي بدون النفي.

٤- تذكر مع (عوض) في الغالب؛ لما بينهما من تشابه، إلا أن أوجه الاختلاف مساوية لأوجه الاتفاق.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: د.مصطفى أحمد النماس، نشر: المكتبة الأزهرية – ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٢- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٣٩١هـ.

٣- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف – لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد. الطبعة الرابعة - ١٣٨٠هـ.

٥- أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت - ١٤١٧هـ.

٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد – ١٩٨٠م.

٧- تاج العروس، للزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، وزارة الإعلام – الكويت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

٨- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د.عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى – ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م – مؤسسة الرسالة – بيروت.

٩- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق: د.حسن هنداوي – ط ١ – ١٤١٨هـ دار القلم - - دمشق.

١٠- التسهيل، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي – ١٣٨٨هـ.

١١- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر – بيروت .

١٢- تعليق الفرائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدّى، الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ.

١٣- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ – دار الفكر العربي – القاهرة .

١٥- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى – ١٩٨٧م - دار العلم للملايين – بيروت.

١٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

١٧- حروف المعاني والصفات، للزجاجيّ، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم- الرياض - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٨- خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٩- درة الغواص في أوهام الخواصّ، للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

٢٠- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، الطبعة الثانية - ١٩٧٨م – بغداد.

٢١- شرح الألفية، للأشموني، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) – القاهرة.

٢٢- شرح الألفية، لابن جابر الهواري الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت .

٢٤- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د.محمد بدوي المختون، ط١ – ١٤١٠هـ.
٢٥- شرح الكافية للرضيّ، تحقيق: يوسف عمر، بنغازي - ليبيا – ١٩٩٦م.
٢٦- شرح المفصل لابن يعيش، نشر: عالم الكتب – بيروت.
٢٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار العروبة – القاهرة.
٢٨- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثالثة – ١٤٠٤هـ.
٢٩- صحيح البخاري، تحقيق وشرح: قاسم الشماعي الرفاعي، الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.
٣٠- العين، للخليل بن أحمد ،تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت.
٣١- الفوائد الضيائية، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق د.أسامة الرفاعي، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق - ١٤٠٣هـ.
٣٢- قاموس الأريج من كلام أهل الجزيرة والخليج، لخليفة إسماعيل الإسماعيل، الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
٣٣- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة – ١٤٠٣هـ.
٣٤- كشف المشكل، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د.هادي عطية الهلالي، الطبعة الأولى – ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م – دار عمار – الأردن.
٣٥- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - مركز جمعة الماجد – دبيّ.

٣٦- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى- ١٣٧٢هـ- ١٩٧٢م – مصطفى البابي الحلبي – القاهرة.

٣٧- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، نشر: جامعة أم القرى – ١٤١٠هـ.

٣٨- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الخامسة – ١٩٧٩م.

٣٩- المفصل، للزمخشري، الطبعة الثانية – دار الجيل – بيروت.

٤٠- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت – ١٣٩٩هـ.

٤١- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، نشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة - ١٣٨٦هـ.

٤٢- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري، المطبعة الشرفية – مصر - ١٢٩٩هـ.

٤٣- النحو الوافي، لعباس حسن، الطبعة الثانية - ١٩٦٤م – دار المعارف – مصر.

٤٤- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، طبع: دار البحوث العلمية – الكويت.

ملخص البحث

(قطْ) و(قطّ) أداتان يجمعهما أصل لغوي واحد، وبينهما تشابه كبير في اللفظ، بل إن إحدى اللغات في (قَطٌّ) تماثل (قَطْ)، لكن أحكامهما مختلفة، ومتشعبة، ولذلك تناولها النحويون في مواضع متفرقة من مؤلفاتهم، عدا ما ذكر في كتب الأدوات، والمعجمات اللغوية.

فهذا البحث محاولة لجمع شتات هذه الأحكام، و استيفاء جميع مسائل هاتين الأداتين، مع مناقشة المسائل المختلف فيها، وترجيح ما بدى رجحانه.